آفاق وتحديات إقامة تكتل اقتصادي عربي
في ظل مبادئ المنظمة العالمية للتجارة

يوسفي رشيد
كلية الحقوق و العلوم التجاريةجامعة مستغانم

ملخص المداخلة :

لقد أظهرت اتفاقية الجات في صياغتها النهائية أهمية الاتفاقيات الإقليمية، فقد خصت المادة 23 الدول النامية بإمكانية التعاون كسبيل لتخفيف أعباء تطبيق الاتفاقية وبخاصة في مجال الدولة الأولى بالرعاية، وفي قيود قواعد المنشأ. (1)

فقيام تكتل عربي من نوع ما، يعتبر في عرف اتفاقية التجارة العالمية كيانا واحدا، مما يعني أن التفضيلات التي تمنح بين أطراف هذا التكتل لا تعتبر تفضيلات بين دولة وأخرى، الأمر الذي يستوجب تعميمها على جميع دول العالم المنظمة إلى المنظمة العالمية للتجارة. ففي هذا السياق، نجد عدة مواد في اتفاقية " الجات" سمحت للتجمعات استخدام عوائق أو قيود جمركية عند الضرورة أمام الخارج "الدول الأخرى" حيث توضح المادة 6 العوائق الكمية والمادة 7 القيود اللازمة لمواجهة مشاكل ميزان المدفوعات والمادة 15 القيود اللازمة لترتيبات سعر الصرف ... إلخ.(2)

إن إقامة تكتل اقتصادي عربي يشكل أرضية صلبة للتعاون ككتلة واحدة في مواجهة التكتلات الاقتصادية الأخرى، وإنهاء التنافس الضار بين هذه الدول وتحويلها إلى تنافس مربح تستفيد منه جميع الأطراف العضوة وزيادة التجارة البينية والاستفادة من اقتصاديات الحجم ورفع الكفاءة في الإنتاج والاستخدام الأنسب للموارد المتاحة وفتح مجال أوسع للاستثمار البيني بين الدول العربية وتحسين الوضع التفاوضي للحصول على شروط أفضل للتجارة مع الدول والمجموعات الاقتصادية الأخرى.

مفهوم التكتلات الاقتصادية :

إن الحديث عن التكتلات الاقتصادية يكاد يفقد معناه تماما إذا ما سادت الحرية العلاقات الدولية، حرية تنقل السلع ،الأفراد و رؤوس الأموال ،وذلك بحيث يصبح الاقتصاد العالمي مماثل للاقتصاد المحلي ،بعبارة أخرى ،برزت التكتلات كنتيجة للقيود في العلاقات الاقتصادية الدولية وكمحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد محدود من الدول وتتخذ التكتلات عدة أشكال للاندماج بين الدول المعنية وتهيئة الظروف نحو إيجاد الوحدة الاقتصادية بإزالة جميع الحواجز والعقبات التنظيمية ،في هدا الشأن يمكن التمييز بين عدة درجات من التقارب الاقتصادي نذكر من أهمها:(3)

1ـ منطقة التجارة الحرة:

تعني التزام كل دولة عضو بإزالة كل الحواجز أمام الواردات السلعية والخدماتية من الدول الأطراف في الاتفاقية، مما يسمح لصادرات كل دولة أن تتمتع بإعفاء جمركي تام في الدول الأخرى الأعضاء، إلا أن للدول المنضمة الحق في فرض رسوم

جمركية على ما تستورده من الدول الأخرى غير الأعضاء في المنطقة دون الالتزام بتعريفه جمركية موحدة، أحسن مثال على أحسن صور المناطق التجارية الحرة و أنجحها في العصر الحديث هو منطقة التجارة الحرة الأوروبية.

2- الإتحاد الجمركي:

بالإضافة إلى إلغاء كافة الحواجز من رسوم جمركية وقيود كمية وإدارية على الواردات فيما بين الدول الأعضاء،يهدف الاتحاد الجمركي الى توحيد التعريفة الجمركية الخاصة بدول التكتل في مواجهة الخارج ومن أنجح الاتحادات الجمركية التي يكمن ذكرها، إتحاد البنيلوكس بين كل من بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ.(4)

3- السوق المشتركة:

بالإضافة إلى مقومات الإتحاد الجمركي تسمح الدول الأعضاء بحرية كاملة لتحرك عوامل الإنتاج (هجرة العمل ورأس المال)، وبموجب هذا السوق يتم توحيد أسواق كل المنتجات وعناصر الإنتاج وتعتبر السوق المشتركة مرحلة أرقى للتكامل الاقتصادي وخطوة عامة للوصول إلى وحدة اقتصادية وسياسية كاملة فعلى سبيل المثال السوق الأوروبية المشتركة (EEC) الذي أصبح الجماعة الأوروبية (EC) وهو الآن الإتحاد الأوروبي (EU) لم يكن سوقا مشتركة حتى الثمانينات لأنه كان لازال لديه عوائق أساسية لتحرك العمل ورأس المال.

4- الإتحاد الاقتصادي:

للوصول إلى درجة الإتحاد الاقتصادي في تكتل الدول الأعضاء، ينبغي بالإضافة إلى إزالة كافة الحواجز والقيود على المبادلات التجارية، إزالة كافة القيود المفروضة على حركات رؤوس الأموال والأشخاص وتيسير الاستثمار البيني وإنشاء المشروعات المشتركة إلى جانب تنسيق السياسات الاقتصادية، المالية، النقدية والاجتماعية...الخ للدول الأعضاء. وذلك بغرض إقامة هيكل اقتصادي متكامل بحيث تتحقق وحدة اقتصادية مستقبلا بين الدول الأعضاء

أنواع التكتلات الاقتصادية

نوع التكتل	ملامح التكتل			
	تجارة حرة بين الأعضاء	رسوم جمركية خارجية موحدة	حرية تحرك عوامل الإنتاج	تنسيق كافة السياسات (نقدية، مالية...الخ
منطقة تجارة حرة	X			
إتحاد جمركي	X	X		
سوق مشتركة	X	X	X	
إتحاد اقتصادي	X	X	X	X

المصدر ذ كامل بكري " الاقتصاد الدولي التجارة الخارجية و التمويل " الإسكندرية 2001 ص 158

التكتلات الاقتصادية في ظل الاتفاقيات التجارية العالمية والعالم العربي

إذا كانت الدول العربية قد استطاعت أن تعيش في الماضي دون تعاون اقتصادي حقيقي فإن ذلك أصبح أمرا صعبا بل مستحيلا في ظل المتغيرات العالمية الحديثة حيث أن التوجه نحو التكتلات أخذ دفعة قوية وبعدا جديدا نتيجة الثورة التكنولوجية الهائلة في مجالات الإنتاج والنقل والتسويق منهيا بذلك عصر الاقتصاديات الصغيرة المنعزلة، وانتشار ظاهرة العولمة(5) وتزايد نفوذ الشركات عابرة القارات- المتعددة الجنسيات- وبروز التكتلات الاقتصادية العملاقة في ظل مبادئ

الجات وما تمخضت عنه من إنشاء المنظمة العالمية للتجارة التي تهدف بالأساس إلى إعادة صياغة العلاقات الاقتصادية الدولية وتحرير التجارة الدولية وتخفيض الحواجز التي كانت تقف وجه التدفقات السلعية والمالية.

إن كل ذلك سيكون له أبعد الأثر في تشكيل اتجاهات البنية الاقتصادية في أقطار العالم العربي سواء انضمت هذه الأقطار إلى منظمة التجارة العالمية، أو لازالت تقع خارج المنظمة علما أن الانضمام يكاد يكون إلزاميا بالنسبة للدول العربية شأنها شأن غيرها من دول العالم.

إن أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاديات العربية اليوم تتمثل في البيئة الاقتصادية العالمية المشجعة على إقامة التكتلات الاقتصادية والتجارية العالمية والإقليمية وهكذا بدأ ظهور التكتلات الاقتصادية والتجمعات التجارية في العالم مثل السوق الأوروبية المشتركة والتي تعتبر أنجح تجربة معاصرة اليوم، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي تضم الولايات المتحدة الأمريكية واليابان ودول أوروبا الغربية ومجموعة الأنديز في أمريكا اللاتينية، ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية وعلى الرغم من كل هذه الانجازات التي حققتها الدول الصناعية، إلا أنها لازالت تطمح إلى المزيد، فألمانيا الغربية توحدت مع ألمانيا الشرقية وأوروبا الغربية تسعى لاستعاب دول أوروبا الشرقية، والولايات المتحدة تقوي من تكتل النافتا NAFTA مع كندا والمكسيك، واليابان تحاول قيادة تكتل دول شرق آسيا الصاعدة في مسار التقدم الاقتصادي الآسيان ASIAN وهكذا دواليك وكل هذا من أجل تحقيق انجازات اقتصادية أكبر.(6)

فأين الدول العربية من كل هذا ؟ وهل في إمكان الدول العربية أن تجد لها موطئ قدم في هذا العالم المتحرك في السنوات القادمة؟

لما كان العالم يتجه إلى إقامة التكتلات الاقتصادية العملاقة في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي تلعب فيه المنظمة العالمية للتجارة – الجات 1994- دورا أساسيا، يصبح التكامل الاقتصادي العربي أمرا ضروريا وملحا للغاية يمكن من خلاله مواجهة التحديات والمتغيرات الاقتصادية الجارية إقليميا وعالميا، خصوصا وأن التكتلات الاقتصادية العملاقة أصبحت تستحوذ على أكثر من 80 % من التجارة العالمية وحوالي 75% من دول العالم وقرابة 90 % من سكانه.(7)

إن أبرز التحديات التي يمكن أن تطرحها اتفاقية منظمة التجارة العالمية على الاقتصاديات العربية تتمثل في مبادئها المشجعة على إقامة التكتلات الاقتصادية والتجارية العالمية والإقليمية وكذا الاستثناءات، الامتيازات، والإعفاءات التي تخولها المنظمة للدول النامية.

فإنشاء تكتل اقتصادي يعد أمرا مسموحا به وفقا للمادة 24 من اتفاقية الجات، وينسجم مع مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، ومن شأنه أن يؤدي إلى زيادة التعامل والتكامل والتبادل التجاري فيما بين الدول الأعضاء عن طريق منح امتيازات وإعفاءات لهذه الدول دون شمولها للدول الأخرى المنضمة للمنظمة العالمية للتجارة.

ثمة استثناءات وامتيازات أخرى تتمتع بها الدول الأعضاء في التكتل وبخاصة الدول النامية منها نوجزها فيما يلي.(8)

أ- الترتيبات التجارية الإقليمية:

الاستثناء من مبدأ الدولة الأولى بالرعاية خاص بالدول الأعضاء في التكتل حيث تشجع اتفاقية منظمة التجارة العالمية تبادل المزيد من الإعفاءات والتنازلات الجمركية على الصعيد الإقليمي وتستثني الدول الأخرى- خارج التكتل- العضوة في المنظمة من هذه الامتيازات والتفصيلات.

ب- التبادل التجاري بين الدول النامية:

للدول النامية الحق في إبرام اتفاقيات فيما بينها للتجارة التفضيلية والمناطق الحرة للتجارة وذلك بغرض تشجيع التجارة البينية بين تلك الدول.

ج- ترتيبات الحماية في الدول النامية:

يحق للدول النامية اتخاذ التدابير اللازمة لحماية صناعاتها الوليدة إلى أن تصل تلك الصناعة إلى القدرة على التنافس في الأسواق العالمية، من بين هذه التدابير استخدام عوائق أو قيود جمركية عند الضرورة حيث تسمح المادة 6 باستخدام عوائق كمية والمادة 7 قيود لمواجهة مشاكل ميزان المدفوعات والمادة 15 قيود لازمة لترتيبات سعر الصرف...الخ.

د- المزايا الممنوحة للدول النامية

لم تخلو اتفاقية الجات من تيسيرات ملائمة لظروف واحتياجات الدول النامية (المادة 18)، مما يتيح الفرصة للدولة النامية في أن تزيد من الإنتاج الموجه للتصدير، فبموجب النظام المعمم للأفضليات التجارية، حصلت الدول النامية على مزايا تمثلت في شروط تجارية ميسرة، لتسهيل وصول صادراتها إلى أسواق الدول الصناعية المتقدمة، مع حماية هذه الصادرات من مخاطر المنافسة غير العادلة من جانب المؤسسات القوية في الدول الصناعية.

معوقات التكامل الاقتصادي العربي

رغم أن الوطن العربي كان سباقا إلى اتخاذ الإجراءات الخاصة بالوحدة الاقتصادية إلا أن دوله لم تصل بعد إلى مرحلة الحصاد التي بلغتها الدول الأوروبية حيث احتفلت مع مطلع شهر مايو من سنة 2004 بانضمام 10 دول أوروبية للاتحاد الأوروبي حيث أصبح الاتحاد يضم 25 دولة أوروبية رغم الاختلافات اللغوية والثقافية والصراعات التاريخية فقد أصبحت أوروبا الكتلة الاقتصادية الأولى في العالم والكتلة البشرية الثالثة بعد الصين والهند، في المقابل تمتلك الدول العربية مقومات العمل المشترك وتجمعها قواسم متعددة وروابط متأملة ورغم وجود المواثيق والاتفاقيات الاقتصادية منذ الأربعينيات التي تنص على تدعيم العمل المشترك وتسهيل الحركة التجارية بين الدول العربية وتحييد العمل الاقتصادي عن الخلافات السياسية، إلا أنها لم تتمكن من الوصول للمستوى الطبيعي أو المقبول في مسيرتها نحو التكامل الاقتصادي نتيجة لعدة معوقات وموانع تعترض طريقها نستعرضها فيما يلي:(9)

1- اختلاف النظم السياسية:

إن تعدد النظم السياسية الحاكمة في الوطن العربي يشكل فارق في الأسس وبالتالي تختلف التصورات طبقا لاختلاف اهتمامات الطبقة الحاكمة.

فقواعد النظام الملكي تختلف عنها في النظام الجمهوري ومبادئ الاقتصاد الحر تختلف كليا عن الاقتصاد الموجه والتخطيط هذا ما يدفع الأجهزة التنفيذية في الدول المختلفة على العمل على رسم سياستها وخططها بما تمليه المصلحة العليا للنظام في كل بلد، بما يشكل هوة كبيرة تحول دون أي تقارب.

2- تشابه الهياكل الاقتصادية:

من أهم تحديات إقامة تكتل عربي أو تحرير التجارة البينية هو تشابه الهياكل الاقتصادية للدول العربية، إذ تعتمد البنية الاقتصادية للدول العربية على تصدير المواد الأولية وبخاصة النفط ومشتقاته في الجزء الأكبر من صادراتها إلى الأسواق الخارجية، إذ ليس لهذه المنتجات سوق واسعة في أي من الدول العربية.

في نفس السياق، التكوين الهيكلي للواردات العربية الذي يميل لصالح الآلات والأجهزة والسلع الصناعية والتقنية المتطورة يجعل الوجهة نحو الدول المتقدمة أفضل، بعبارة أخرى، إن التشابه النسبي بين عدد كبير من الدول العربية في هياكل صادراتها، ونوعية احتياجاتها من الاستيراد كما مبين في الشكل أدناه، يجعل من الصعوبة بمكان سد نسبة عالية من هذا العرض أو هذا الطلب من التجارة العربية.

البنية الهيكلية للصادرات والواردات العربية

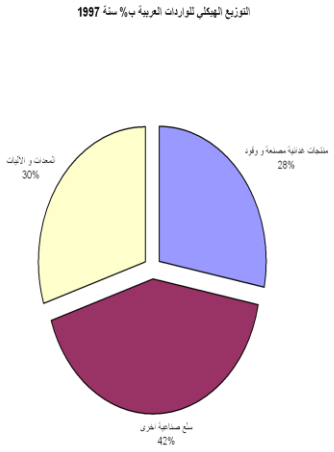

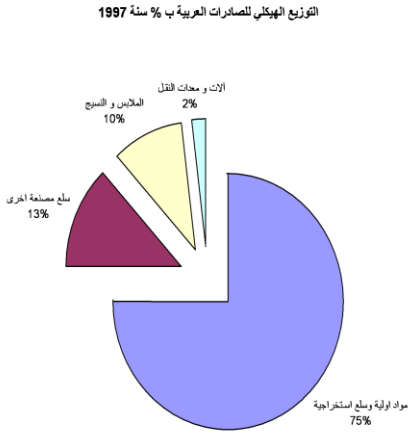

المصدر: تم إعداده بناء على البيانات الإحصائية " التقرير الاقتصادي العربي الموحد سبتمبر 1999 ص 255 و256

من ناحية أخرى ضعف القوة التنافسية للسلع العربية مقارنة مع الواردات المماثلة من الدول الأخرى من حيث السعر والجودة، وحيث أن العديد من الدول العربية الأعضاء في المنطقة داخلة في اتفاقيات تجارية دولية وخاصة اتفاقية منظمة التجارة العالمية، فإن تدفق السلع الأجنبية إلى الأسواق العربية إلى جانب السلع العربية يحد من التجارة البينية العربية ويشكل عائقا أمام تنفيذ الاتفاقية.

نسبة الصادرات والواردات العربية البينية إلى إجمالي التجارة العربية

السنة / التعيين	2000	2001	2002	2003
نسبة التجارة العربية البينية إلى الإجمالية	7.7	8.7	9.3	9
نسبة الصادرات العربية البينية إلى الإجمالية (%)	6.3	7.5	8.4	8.2
نسبة الواردات العربية البينية إلى الإجمالية (%)	9.8	10.4	10.7	10.3

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2004، أبو ظبي الملحق 1/8، ص 329.

ومن بين المعوقات الأخرى التي تقف وراء ضعف التجارة العربية البينية اختلاف الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية، تعدد القيود التجارية والنقدية، محدودية الطاقات الاستيعابية للأسواق وضعف الأنشطة الخدماتية والأنشطة المساندة للتجارة من تأمين ونقل واتصالات.

2- غياب التعريفة الجمركية الموحدة:

إن غياب التعريفة الجمركية الموحدة يعني أن كل دولة من الدول العربية ستحرص على تشريع الضريبة التي تتناسب مع مصلحتها الوطنية، وبالتالي ستكون هناك تعريفات جمركية عدة في هذه الدول، هذا التفاوت سيؤدي بدوره إلى حصول ما يعرف في المصطلحات الاقتصادية بظاهرة تحويل التجارة (Trade Diversion)(10) حيث أن الواردات من العالم الخارجي تتجه إلى الدول ذات التعريفة الجمركية المنخفضة مما يؤدي إلى تركز الإيرادات الجمركية لديها، من شأن ذلك أن يدفع الدول الأخرى الأعضاء إلى إتباع سياسات غير جمركية لتجاوز هذا التفاوت في التعريفة الجمركية، وهذا يؤدي بدوره إلى تباطؤ في حركة السلع بين الدول الأعضاء.

3- ضعف القاعدة التكنولوجية:

تتصف الدول العربية بضعف القاعدة التكنولوجية فيها وبالاعتماد شبه المطلق على التكنولوجيات المستوردة ومشروعات تسليم المفتاح من الدول المتقدمة و لم تعمل هذه الدول على إيجاد الآلية المناسبة لاستيعاب التكنولوجيا وتطويرها لخدمة الصناعة المحلية وضعف الإنفاق على البحث والتطوير كأحد العناصر المهمة لاكتساب المنتجات العربية القابلة للتصدير الميزة التنافسية في مجالي الجودة والسعر داخل الأسواق العربية والخارجية.

الآفاق المستقبلة للعمل العربي الاقتصادي المشترك : (11)

ترتكز أهم حقائق الآفاق المستقبلية للعمل العربي اقتصادي المشترك حول عدة قضايا من أهمها :

I- توفر البنية المؤسسية لتنشيط العمل العربي الاقتصادي المشترك :

1- وجود اتفاقيات سابقة يمكن الاستفادة منها

تتصدر اتفاقيات تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة العبور (الترانزيت) بين الدول العربية وكذا اتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية والتي دخلت حيز التنفيذ في 1953/12/12. ولعل أهم هذه الاتفاقيات هو السوق العربية المشتركة التي تم التوقيع عليها في 1964/08/13، واتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري العربي التي تم الاتفاق بشأنها في 1981/02/27 وكذا اتفاقية إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الذي بدأ العمل بها في 1998/1/1 وتهدف هذه الاتفاقيات إلى تحرير التبادل التجاري كمدخل لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي.

2- وجود مؤسسات للعمل العربي المشترك

فقد ظهر العديد من المؤسسات التي تعمل في فلك تنشيط التعاون العربي المشترك ودعمه والإشراف عليه، ولعل أهم هذه المؤسسات هي مجلس الوحدة الاقتصادية العربية الذي أنشئ سنة 1962 والذي أنيط به مهمة تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية عبر آلية تحرير انتقال عناصر الإنتاج وتيسير التبادل التجاري وغيرها وصولا إلى سوق عربية مشتركة، يليها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار سنة 1976 والتي اهتمت بشكل أساسي بتنمية الاستثمارات وتوفير الضمانات المناسبة والكافية للمستثمرين في مجالات المخاطر التجارية وتقديم التعويضات، صندوق النقد العربي الذي أنشئ سنة 1976 بغرض تشجيع وتيسير التبادل التجاري بين الدول العربية من خلال وضع نظام لتسوية المدفوعات الجارية بين أعضائه، وأخيرا الصناديق الإنمائية القطرية والقومية كصندوق أبو ظبي والصندوق الكويتي والصندوق السعودي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وكذا المنظمات العربية كالمنظمة العربية للتنمية الزراعية، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية وغيرها، التي تسهم بشكل فعال في البرامج الإنمائية للدول العربية، ومجموع هذه المؤسسات تشكل إطارا مؤسسيا فاعلا يمكن الارتكاز إليه، لإعادة تأهيل الاقتصاديات العربية نحو عمل مشترك.

ب– توفر المقومات الاقتصادية، المالية والجغرافية لإقامة عمل عربي اقتصادي مشترك.

يتوفر العالم العربي على موارد اقتصادية يمكن الارتكاز إليها للرفع من العمل العربي الاقتصادي المشترك.

فالعالم العربي يضم 22 دولة وتبلغ مساحته 14 مليون كيلو متر مربع، أي حوالي 10% من مساحة العالم، منها حوالي 200 مليون هكتار من الأراضي القابلة للزراعة وغير المستغلة بفعالية، كما يتوفر على سوق واسعة قوامها 280 مليون فرد يمثلون سكان الدول العربية أي حوالي 4% من سكان العالم. وهناك الموارد الطبيعية المختلفة مثل خام الحديد والنحاس والزنك والرصاص والكبريت والفوسفات والقصدير والقطن ...الخ) ناهيك عن البترول الذي يشكل 25% من الإنتاج العالمي و60% من الاحتياطي العالمي وكذا الغاز الطبيعي الذي يشكل 11% من الإنتاج العالمي و 23% من الاحتياط العالمي.

وهناك الأموال العربية حيث قدرت إحدى الدراسات أن الاستثمارات العربية في الخارج معظمها في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، تصل إلى 800 مليار دولار في حين أن المديونية تصل إلى 170 مليار دولار ناهيك عن الامتداد الجغرافي من الخليج العربي شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا ومن البحر المتوسط وجبال طوروس شمالا إلى الصحراء الإفريقية وإلى القرنين الإفريقيين في شرق القارة الإفريقية وغربها ببنيته التحتية من طرق برية ومطارات وموانئ وسكك حديدية ...الخ.

بالإضافة إلى المقومات التاريخية، الثقافية والفكرية التي تشكل مجتمعه الهوية العربية والحس بالانتماء العربي مما يشكل أمة عربية واحدة.

ج– التزام العديد من الدول العربية ببرامج التثبيت والتكيف الهيكلي :

إن التزام العديد من الدول العربية ببرامج التثبيت والتكيف الهيكلي بشكل فرصة سانحة للتوحيد، الاستفادة من هذه البرامج على نطاق العمل العربي المشترك تكمن في توجيه برامج التصحيح الاقتصادي نحو توحيد السياسات الكلية في جميع الدول التي تتبنى هذه البرامج.

إن هذه البرامج تتبنى إجراءات موحدة نسبيا تكاد تكون واحدة في معظم الحالات، الأمر الذي يمكن اعتباره عاملا مساعدا في تسريع الإجراءات اللازمة لقيام عمل عربي مشترك. فالإصلاحات الهيكلية تركزت أساسا في ضرورة الاتجاه نحو الخوصصة (12) وتوسيع دور المبادرة الفردية في الاقتصاد وكذا تحرير المبادلات مع العالم الخارجي.

الخاتمة :

إن قيام تكتل عربي يجمع الدول العربية كلها سوف يكون له شأن في تطوير وتحقيق الازدهار الاقتصادي العربي حيث سيكون لهذه السوق دور في زيادة الإنتاج ويوفر سوقا ذات حجم كبير يعوض الدول العربية عن الفرص الضائعة عليها في أسواق الدول الصناعية بسبب فقدانها المعاملة التفضيلية التي تتمتع بها الصادرات العربية في هذه الأسواق وبالأخص أسواق الاتحاد الأوروبي.

من شأن هذا التكتل أن يؤدي كذلك إلى زيادة التعامل والتكامل والتبادل التجاري فيما بين الدول الأعضاء عن طريق منح امتيازات وإعفاءات لهذه الدول دون شمولها للدول الأخرى المنضمة للمنظمة العالمية للتجارة ناهيك عن تمكين الدول العربية من إيجاد أرضية صلبة ككتلة واحدة في مواجهة التكتلات الاقتصادية الأخرى.

المراجع والهوامش:

1- ذ- نبيل حشاء "الجات ومستقبل الاقتصاد العالمي والعربي" دار النهضة العربية، القاهرة، 1995.

2- Seade. D « The Results of the Uruguay Round and the Arab Countries » the Annual Joint Seminar of AFSED and AMF 17- 18 January 1995.

3- ذ- كامل بكري "الاقتصاد الدولي: التجارة الخارجية والتمويل" الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.

4- ذ. محمد محمود الإمام "اتفاقيات المشاركة الأوروبية وموقعها من الفكر التكاملي" بحوث اقتصادية عربية، العدد 7، 1997.

5- ذ. سعيد النجار "الاعتماد المتبادل وعالمية الاقتصاد، بالإشارة إلى الواقع العربي" مذكرة دراسات الوحدة العربية، بيروت 1990.

6- Mittaine J-F et Pequerul. F « Les Unions Economiques Régionales » Armand Colin, 1999.

7- "القرارات الاقتصادية المتعلقة بالرؤية البرلمانية حول السوق العربية المشتركة" أشغال المؤتمر السابع لإتحاد البرلماني العربي، مايو 1997

8- د. محسن هلال "اتفاقية منظمة التجارية العالمية ومنطقة التجارة العربية الحرة" المستقبل العربي، العدد 254 بيروت، أفريل 2000.

9- د. محمد لبيب شقير "الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها" الجزء الأول، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ماي 1986.

10- ذ. كامل بكري "مرجع سبق ذكره" ص 164.

11- ذ. الشاذلي العياري "القطاع الخاص ومستقبل التعاون العربي المشترك" منتدى الفكر العربي، عمان، ماي 1996.

12- "إستراتيجية التكامل الاقتصادي العربي خلال العقدين القادمين 2000- 2020" مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، بغداد 2001.